

بذلك مورد السماع انتهى **قوله** وحذف المضاف لفظا
ونية شوية هكذا وقع في أكثر ما كثر ما كثر من النسخ والخطوط
أن يقال وحذف المضاف إليه كما وقع في بعض النسخ وحذف
ويبين مجرور بالعين على ضم الاسم **قوله** وقال ابن
خروف يحتمل الوجهين تعفلا على ما في الأصل واللبس وأن خروف
هو أبو الحسن على بن محمد بن علي الحضرمي لا ندلس الاستنباط
كما في سيبويه وأما للزجاجي في نسخة عشر وستة وثلاثين
تنته تسع وستة منه والحضرمي نسبة إلى الحضرمية **قوله**
لأن المعرفة الجنتي قريب من التكرار فتمى سوا كان أمما موصوفا
أو معرفة باللام وبالأضافة قد لا تكون لأن المعرفة الجنتي في المعنى
كالنكرة وأن كان في اللفظ المعرفة كاللغات فتسمى وكذا به
على خلاف أصلها من المعرفة لا تنته إلا بالمعرفة والمراد في ذلك
اللفظ لا المعنى **قوله** ولأن غير الألف في صفة صفة
أهياها لأن المراد بها حبيبة غير معين وكذا قال ابن السكيت
أن غير الألف في الأفعال والأفعال نحو الحركة غير الساكنة
قوله ونزود الآية الأولى في السدح إنما يرده لو اعترف
أن غير الألف في الأولى صفة والألف الجانبة يقول أنه يدل
قوله والثاني أن يكون استقفا قد اسلفنا في حرف لا الكلام
على أن غير الألف استقفا كثيرا مع **قوله** فيعربها على
الاسم الثاني الألف في الكلام وذلك لأن الأسماء التي يعربها
لما كان مشغولا بالجر لاضافة اليه جعل الاعراب الذي كان
يستعمله استقفا عليها **قوله** يعربها غير هي قراءة ابن
كثير وأبو عمرو وحركة والكسائي وعاصم **قوله** إنما
على أنه صفة للمتعاد ومن هذا ان جميع الألفين وهو قول
سيبويه كما أنه عنده صفة في غير المعضوت عليها **قوله**
ويؤيد قراءة النسب في قراءة فاضح وابن عامر والكسائي
وهي على الاستقفا من التعادوت ووجه المتأيد بان
نسبه لا يظهر أن يكون على الاستقفا وهو يقرأ في نسخة على
أنه بدل فسقط قوله في السدح ولقنا ذلك يقول إنما يكون

النصب



النصب مؤيد البدل لونهن كونه على الاستقفا وهو موصوفا
لجواز كونه على الاستقفا فيوصف الوصف إذا كان في المعنى صفة
قوله الأضاحج التسع كما نقلنا التسع وفي بعض النسخ التسعة
أو القتل التسعة **قوله** لأنه لا وجه لها إلا الوصف بمعنى
وعلة حسنه متفقودة ولا شرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا
قلت لأن التكرار إذا بدلت من معرفة تدل كل وجه فيها كما
صرح به غير واحد والتكرار في الآية لم تقمف فأنسخ جعلها بدلا
ولقنا ذلك أن يمنع فيه فقهه قال الفارسي في المحجة بترك الوصف
إذا استنفد من البدل كالمعنى في المبدل منه نحو سرت ما يملك
حيز منك وما في الآية من هذا التقييل **قوله** وعلى التثنية
بطرف المكان لا يمتزجها في الإبهام **قوله** ابن الهادي هو باب
الموحدة وإنما لا يمتزجها المكسورة والشين المعجمة من علة
المغرب **قوله** لم يمنع الشرب منها الخ الصبر للمائة المتقدم
ذكرها في الأوقال جمع وتل بنتمتوز وهي محجزة وحقه الأصا
لها في الأجر التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون أو بقية الأوقال
وستون الثاني وهو شجر القمل أو غيره وفي شرح شواهد
الكتاب الأوقال الأعلال ومله النوقل في الجبل وهو الصعود فيه
والعنى لم يمنعها في الماء الأصوات حامة ذكرتنا من يجب فقلنا
عالم السير وقيل المعنى لم يمنعها أن تشبه إلا أنها سمعت صوت حمامة
فنفرت بريرا أنها حديد النفس وذلك محمود **قوله**
وذلك في البيت الأوقال في قوله لأنه أحضرم فيه الإبهام والأضافة
فيه لم يفسر ففسر غير معنى الألف في بعض النسخ معناه حرف منتزعا
في السدح وقوله نظر أيضا ولا فلا لا نستعمل فقد فتن في البيت
الثاني فان التفرع فيه جائز وإن كان موجبا الجمل له يجوز
الشيء في قوله تعالى ويأولها إلا أن يتم نوره وأما ثانيا فلأن
نفس معنى حرف موجب للبناء لا يجوز له وأبنا والبيتين في الجانز
لا الواجب بدليل أنه روى بالضم **قوله** التفرع في البيت
قال كان جائزا إلا أنه خفي غير ظاهر فلا يصلح مقوبا جلا في
التفرع في الأوقال ورواية الضم لا تقتضي أن السبا في رواية النسب